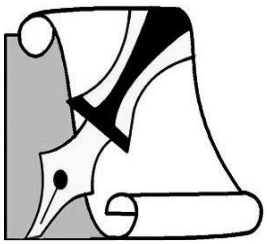

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري لاخبار الكيان الإسرائيلي

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	زيارة نتنياهو لسوريا تُفَجّر عاصفة انتقادات في الإعلام التركي.....	3
2	دعوة إسرائيلية لمواجهة "تبعات" قرار مجلس الأمن.. "خطَر وجودي.".....	4
3	تراجع النفوذ الإسرائيلي في واشنطن.. ومخاوف من "انتهاء عصر المظلّة الأمريكية.".....	5
4	المغرب يبدأ بإنتاج مُسَيّرات إسرائيلية في مصنع قرب الدار البيضاء.. التعاون يتصاعد.....	7
5	تناقضات "إسرائيلية" بين اليمين واليسار من سياسة ترامب تجاه غزة ودولة فلسطينية.....	8
6	موازنة 2026" تُهَدّد حكومة نتنياهو وتُنذر بانتخابات مُبكِرة.....	10
7	نتنياهو يُهاجِم الشرع: عاد مُنتَفخاً من واشنطن.....	11
8	الشاباك والجيش يؤيّدان إعدام الأسرى وسط جدَل قانوني وانتخابي.....	12

التفاصيل:

1 – زيارة نتنياهو لسوريا تُفَجّر عاصفة انتقادات في الإعلام التركي

أثارَت زيارة رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، للمنطقة العازلة جنوب سوريا، موجة واسعة من ردود الفعل الإقليمية والدولية، وسط جدَل حول تأثيرها على التوازن الأمني في المنطقة ومَكانة "إسرائيل"، وتباين المواقف بين إدانات دمشق وتصريحات وسائل الإعلام التركية التي تناولت الزيارة باعتبارها مؤشّراً على تغيّر المشهد السياسي والأمني في سوريا. وبحسب صحيفة "معاريف" العبرية، بأن زيارة نتنياهو للمنطقة العازلة جنوب سوريا أثارَت جدَلاً واسعاً في تركيا، حيث تناوَلتها وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي على نطاق واسع. وقالت الصحيفة إن هذه الخطوة اعتُبِرَت من قِبَل بعض المُعَلّقين الأتراك دليلاً على تراجع نفوذ النظام السوري وتعزيز لمَكانة "إسرائيل" في المنطقة. وأشارت معاريف إلى أن بعض التعليقات باللغة التركية وَصَفَت الزيارة بأنها "انتهاك للسيادة السورية" وأن نتنياهو "يتجوّل في سوريا كما لو كانت بلَده"، مُعتَبرة أن ذلك يعكس ثقة "إسرائيل" في العمل بحريّة في الأراضي الواقعة ضمن المنطقة العازلة التي كانت تحت سيطرة الجيش السوري سابقاً. وزعمَت الصحيفة أن وسائل إعلام تركية قدّمت الزيارة كدليل على "زوال النفوذ التركي" في تلك المنطقة، وأنها تُظهِر تحوّلاً استراتيجياً مستمراً، وليس مجرّد عملية أمنيّة مُنفردة، من خلال التوسّع في الوجود الإسرائيلي بالقطاع المعروف بأنه منطقة منزوعة السلاح منذ عام 1974.

وأضافت الصحيفة أن دمشق أدانت الزيارة بشدّة، واعتبرَتها "انتهاكاً لسلامة أراضيها"، في حين دعَت الأمم المتحدة لاحترام اتفاقيّة فصل القوّات لعام 1974. وأكّدت الصحيفة أن وزارة خارجية "الحكومة السورية المؤقّتة" وصفَت الزيارة بـ"غير الشرعية"، وزَعمت أن إسرائيل تُحاول فرض واقع جديد يتعارض مع قرارات مجلس الأمن. وأشارت إلى أن بعض التقارير التركية ذكرت أن "إسرائيل" نفّذت أكثر من 1000 غارة جويّة و400 توغّل برّي في سوريا منذ نهاية عام 2024، مُعَزّزةً بذلك موقفها في المنطقة منزوعة السلاح؛ فيما زَعمت القناة التركية TRTأن السكّان السوريين أبلغوا عن أضرار في الأراضي الزراعية وحرائق الغابات واعتقالات. وأكّدت الصحيفة أن بعض الصحف التركية ركّزت على ضعف النظام السوري، في حين اعتبَرت أخرى أن الزيارة تعكس التفوّق

الإسرائيلي في المنطقة، ولفتَت إلى أن المُعَلّقين رأوا فيها رسالة إقليميّة تهدف إلى إبراز "إسرائيل" كلاعب محوريّ في إدارة الأمن في سوريا بعد الحرب، إلى جانب القوّات الأمريكية والروسية. (عربي 21، 2025/11/21).

2 – دعوة إسرائيلية لمواجهة "تبعات" قرار مجلس الأمن.. "خطَر وجودي"

تَتواصل التحذيرات الإسرائيلية من التبعات المترتّبة على قرار مجلس الأمن الدولي بشأن قطاع غزة، وأنه إذا "لم تُحَدّد هي بنفسها الواقع المطلوب، فسيُحَدّده لها آخرون، على اعتبار أن القرار الأُممي الذي فُرِضَ عليها يُمَثّل انتصارًا دبلوماسيًا للعالم العربي." وقال قائد الجبهة الإسرائيلية الداخلية الأسبق، إسحاق غيرشون، في مقال نشَره موقع "القناة 12": إن "قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يُمَهّد الطريق لإقامة دولة فلسطينية، يُعتَبَر من أسوأ القرارات التي اتُخِذَت ضدّ دولة إسرائيل منذ تأسيس المنظّمة الدولية؛ وثمّة مُفارَقة مريرة في أنه اتُخِذَ بمبادرة من رئيس الولايات المتحدة، الأكثر تعاطفًا معنا على الإطلاق." وأضاف غيرشون أن "القرار الأُممي يتجاوز الأهميّة السياسية والأمنية للعناوين الرئيسية اليومية؛ فهو يطرح قرارًا خطيرًا على الطاولة العالميّة، قد يُصبح غدًا، تحت قيادة أو قيادة دولية أقلّ تعاطفًا مع دولة إسرائيل، مَطلبًا مُلزمًا يُجبِرها على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية في مساحات الضفة الغربية الشاسعة؛ وهذه الخطوة ليست خطَرًا أمنيًا، بل خطَر وجودي حقيقي." وأشار إلى أن "الفلسطينيين لم يكتفوا يومًا بالضفة الغربية، ولن يكتفوا بإقامة دولة على أراضي عام 1967 مرارًا وتكرارًا؛ والحقائق تتحدّث عن نفسها، لأنه في عام 2000، وبعد مقترحات واسعة النطاق من إيهود باراك تضمّنت تنازلات كبيرة في القدس وغور الأردن، اندلعَت الانتفاضة الثانية، والعمليّات، من خلال حرب مُخَطّط لها، ومُنَظّمة، أودَت بحياة 1300 إسرائيلي". وأوضح أنه "منذ اتفاقيّات أوسلو وحتى اليوم، دأبت السلطة الفلسطينية على تغذية الكراهية والتحريض في الأراضي الخاضعة لمسؤوليتها؛ وهكذا لم تنشأ دولة، ولم ينشأ سلام. بل ما نشأ في الأساس هو صناعة مقاومة متطوّرة؛ والنتيجة أن حماس التي تؤيّدها غالبيّة الجمهور الفلسطيني وفقًا لاستطلاعات الرأي الأخيرة، نفّذت أكبر وأخطر عملية عسكرية مسلّحة منذ المحرقة في السابع من تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023، وهي لم تكن داخل حدود عام 1967، ولا في المستوطنات، بل داخل حدود الدولة السياديّة ." وأضاف أنه "رغم نقل معظم الأراضي الفلسطينية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، فإن ما تلقّته إسرائيل في المقابل ليس السلام، بل المزيد من العمليّات، والصواريخ، والقتلى، مع أن تقسيم الأرض ليس فكرة جديدة، بل نشأت حتى قبل 1948، وبعدها، قَبِلَها ديفيد بن غوريون، وأعرب إسحاق

رابين، في اتفاقيّات أوسلو، عن استعداده لمزيد من التقسيم لإنهاء الحروب، فيما استمرّ الفلسطينيون بكيفيّة تحقيق حلمهم بزوال "إسرائيل ." وأوضح أنه "عندما تصل الصواريخ المحمولة على الكتف إلى كلّ منزل في مستوطنات الضفة الغربية، وتهبط في مطار بن غوريون، وعندما تُحدّد مسافة سياج واحد ما إذا كانت تل أبيب ستُقصَف بالصواريخ، فلا مجال للأوهام، ومفادُها أنه يجب على دولة إسرائيل السيطرة على مناطق دفاعها الحيويّة، وعلى رأسها غور الأردن، الذي عَرّفَه رابين عام 1995 بأنه "المنطقة الأمنيّة الشرقية للدولة"، وهي منطقة يجب عليها السيطرة عليها "بمعناها الأوسع" (عربي21، تشرين الثاني 2025).

ودعا الكاتب إلى "اتّباع التصرّف الصحيح في أعقاب قرار مجلس الأمن، من خلال المبادرة، والتحرّك، والتأثير في تشكيل الواقع من خلال الأفعال، من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة، ولكن أيضًا بدونها إذا لم يكن هناك خيار آخر، من خلال إعادة فرض السيادة الكاملة على غور الأردن والمناطق الأمنيّة اللازمة في منطقة الضفة الغربية، لأن قرار مجلس الأمن ليس "قرارًا آخر"؛ بل سابقة تضع تهديدًا مستقبليًا حقيقيًا على الطاولة. وإذا لم تُحَدّد دولة الاحتلال الواقع وفقاً لمصالحها، فسيتم تحديد الواقع لها رغماً عنها".

3 – تراجع النفوذ الإسرائيلي في واشنطن.. ومخاوف من "انتهاء عصر المظلّة الأمريكية"

فيما يُواصل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إثارة المزيد من المفاجآت لدولة الاحتلال الإسرائيلي في سياسته الخارجية، فإنّ القناعة السائدة لديها أن المساعدات الأمنيّة ليست هي التي تضرّ باستقلالها، بل سلسلة من التوجّهات السلبية التي تشكّل أساس العلاقات مع الولايات المتحدة، ممّا يعني أن سهماً إسرائيلياً آخر آخِذٌ في الانخفاض.

نائب رئيس منظّمة "مايند" إسرائيل"، والمسئول السابق في مجلس الأمن القومي، أفنير غولوف، ذكَر أن "وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان يُنهي زيارة ناجحة إلى واشنطن. فقد عرَض عليها شراكة تكنولوجيّة؛ وفي المقابل، طلَب ضمانات دفاعية من إدارة ترامب؛ بل وحتى صفقة لشراء طائرات "إف35" الأمريكية المتطوّرة، مع أنه الأحدث في سلسلة من القادة الذين استجابوا لحقيقة أن إدارة ترامب لم تَعُد تبحث عن حُلَفاء لحمايتهم مقابل الحفاظ على النفوذ الأمريكي، بل تبحث عن شريك في صراعها الأكبر، ألا وهو التنافس التكنولوجي مع الصين."

وأضاف في مقال نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، أن ابن سلمان فهِم جيّداً اتجاه الرياح، وأعاد حساب مسار علاقاته مع الولايات المتحدة، ممّا يدفع دولة إسرائيل لإعادة التفكير في المرحلة التالية من علاقاتها مع الولايات المتحدة، لأنه في أقل من عامَيْن، سينتهي العمل بمذكّرة التفاهم الأمني مع الولايات المتحدة، المُوَقّعة في عهد إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، التي وعدت بتقديم مساعدات أمنيّة ضخمة بقيمة 38 مليار دولار تقريباً كلّ عقد." وأشار أن هناك حاجة إسرائيلية للتفاوض مع واشنطن على تجديد وتحديث مذكّرة التفاهم المُشار إليها؛ وهي فرصة ذهبيّة لدولة إسرائيل لتحديث علاقاتها مع الولايات المتحدة، والحفاظ على تفوّقها النوعي، لاسيما وأن إدارة ترامب الحالية من المُرَجّح أن يحلّ محلّها رئيس أقلّ تعاطفاً معها في أوائل عام 2029. وتُشير التقديرات الى أن تل أبيب ستُواجِه صعوبة في التوصّل لاتفاقات بشأن تجديد المساعدات العسكرية في إطارها الحالي مع القيادة الأمريكية القادمة، بغضّ النظر عن الحزب الذي تنتمي إليه." وأوضح أنه على خلفيّة العامَيْن الماضيين، وفي أعقاب الحرب، تزايدت مؤخّراً أصوات حركة "لنجعل أمريكا عظيمة مجدّداً (MAGA) ، وهي قاعدة الدعم السياسي للرئيس في الحزب الجمهوري، التي تدّعي أن مُذَكّرة التفاهم القادمة يجب أن تبدو مختلفة. وتعتقد مؤسّسة هيريتيج المُحافِظة، وشخصيّات مؤثّرة بارزة في اليمين الأمريكي، أن "إسرائيل" الثمانينيّات لم تَعُد كما كانت دولة قويّة وغنيّة؛ لا ينبغي أن تبقى محميّة أمريكية بحاجة لمساعدات تُقَوّض استقلالها، برأيهم، ولا تُقَدّم عائداً كافياً لأمريكا نفسها." وأضاف أنه "في الحزب الديمقراطي، تضرّر دعم إسرائيل بشدّة خلال الحرب. ونتيجة لذلك، تضرّر دعم تجديد المساعدات الأمنية لها، دون اشتراط تغيير في السياسة الإسرائيلية تجاه الساحة الفلسطينية. وأفادت تقارير مؤخّرًا أن "إسرائيل" اقترحت تحويل جزء من المساعدات إلى صندوق بحث. وأشارت أن "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو صرّح علَناً بأن المساعدات الأمريكية تضرّ باستقلال الدولة، بما يتماشى مع تزايد الأصوات فيها التي تُطالِب بوقف المساعدات تدريجياً؛ وهنا يُصيب مُنتقدو النهج الحالي في تزايد اعتماد إسرائيل الاستراتيجي على الولايات المتحدة، وضرورة تغيير العلاقة بينهما؛ لكنهم يقدّمون حلًا جزئياً لن يسمح لها بالحفاظ على تفوّقها النوعي في عصر التسلّح الإقليمي، والمُنافسة التكنولوجيّة المُتَسارعة."

وأوضح أنه من المهم التأكيد على أن المساعدات الأمنيّة ليست هي التي تضرّ بدولة إسرائيل، بل سلسلة من الاتجاهات السلبيّة التي تُشَكّل أساس العلاقات مع الولايات المتحدة، لأن مخزون إسرائيل آخذٌ في التناقص؛ وإن فقدان مَكانتها كإجماع ثنائي الحزبين الأمريكيين لصالح جبهة مُعادِية عابرة للأحزاب، تتألّف من التقدميين

والانفصاليين والشباب، يُهَدّد بترسيخ دولة إسرائيل كقضية حزبيّة في بداية عام انتخابي مزدَوج؛ كما أن عزلتها الدولية المُتَزايِدة في الغرب تُعَمّق اعتمادها الاستراتيجي على الولايات المتحدة."

وأضاف أن "هذا الضرَر بمَكانة دولة إسرائيل في الإقليم والعالَم، خاصّة في أعقاب الحرب، أدّى لتحييد مَكانتها كبوّابة إلى واشنطن للدول العربية، رغم حاجتها لتحالف تكنولوجي بينهما، واستثماراً مشتركاً في التكنولوجيا المتقدّمة في مجالات الحوسبة المتقدّمة والذكاء الاصطناعي والرّقائق والطاقة، وتعزيز الحماية في القانون ضدّ تسرّب التكنولوجيا." ودعا الكاتب لاستدراك المزيد من التدهور في علاقات تل أبيب مع واشنطن، من خلال توقيع مُذَكّرة تفاهم تكنولوجيّة مُنفَصِلَة عن مُذَكّرة التفاهم الأمنيّة، لتحقيق أربعة أهداف، أوّلها ربطها بعمق بالبنية التحتيّة والنظام البيئي الأمريكي، والمساهمة بضمان ريادتها في تقنيّات التكنولوجيا المتقدّمة الحيويّة لأمنها القومي، لأن إسرائيل تحتلّ المرتبة 45 عالمياً في البنية التحتيّة التكنولوجية، والمرتبة 46 في الاستثمارات الحكومية في التكنولوجيا؛ وثانيها إرساء شراكة تكنولوجيّة إقليميّة مع دول الخليج، بما يتماشى مع رؤية ترامب لتوسيع اتفاقيات التطبيع." وأوضح أن الهدف الثالث يتمثّل بالحفاظ على استمرار المساعدات الأمريكية في إطار مُماثل للإطار الحالي، ومنع أيّ انخفاض أو توقّف حاد لدعم إسرائيل، لأن لهذه الخطوة تداعيات اقتصادية كبيرة، نظَراً لضرورة الحفاظ على مُنجزات الحرب، والاستعداد لأيّ صراع مستقبلي. كما قد يُفَسّر أعداء إسرائيل هذا القرار بأنه انتهاك للدعم الاستراتيجي الأمريكي له؛ وهو تطوّر قد يُلحِق ضرراً بالغاً بقوّة الردع الإسرائيلية مستقبلًا." وختَم بالقول إن "الهدف الرابع أن إنشاء هذه الشراكة قد يؤدّي للارتقاء بمَكانة إسرائيل الأمنيّة، كمنصّة لاقتناء منصّات متقدّمة، وتحسين التطوير المشترك في مجال الدفاع الجوّي؛ وبهذه الطريقة، يُمكننا الحفاظ على تفوّقنا التكنولوجي، وتعزيزه ضدّ مُنافِسيه في المنطقة، في عصرٍ تتآكل فيه بالفعل الميزة النوعيّة التقليدية بسبب ثورة الذكاء الاصطناعي، واستعداد إدارة ترامب لبيع أسلحة متطوّرة لشُركائها في المنطقة، وقدرة دول مثل تركيا وإيران على الإنتاج الذاتي."

4 – المغرب يبدأ بإنتاج مُسَيّرات إسرائيلية في مصنع قرب الدار البيضاء.. التعاون يتصاعد

يشهَد التعاون الأمني والعسكري بين المغرب ودولة الاحتلال تصاعداً ملموساً، في أعقاب افتتاح خط جديد لإنتاج طائرات إسرائيلية مُسَيّرة داخل مصنع في قرب الدار البيضاء. وكشفت صحيفة "هآرتس" العبريّة أن الإنتاج في المصنع الجديد يأتي بالشراكة بين شركة بلو بيرد الإسرائيلية، المَملوكة بشكل مشترك للصناعات

الجويّة الإسرائيلية، وبين جهات مغربية؛ لكن إنتاجه يعتمد على تكنولوجيا الشركة الإسرائيلية. ولفتَت الصحيفة إلى أن الجيش المغربي يستخدم على نطاق واسع الطائرات غير المأهولة في حربه الدائرة في الصحراء. ويُتَوَقّع أن يُعَزّز المصنع الجديد قدراته في هذا المجال.

وقالت الصحيفة إن شركة "بلوبيرد إيرو سيستمز" تُطوّر طائرات مُسَيّرة تكتيكيّة صغيرة. وقدّرت صفقة أُبرِمت عام 2020 قيمة الشركة بحوالي 100 مليون شيكل (الدولار يُساوي 3.3 شيكل). ووفقًا لتقارير إعلاميّة أجنبيّة، سيقَع المصنع الجديد بالقرب من الدار البيضاء، وسيُنتِج ذخائر "SPYX" الانتحارية. وذكَرت الصحيفة أن شركة "بلوبيرد" ليست القناة الوحيدة التي تبيع من خلالها شركة الصناعات الجويّة الإسرائيلية مُنتَجاتها إلى المغرب. فقد اشترى البلد العربي لأوّل مرّة طائرات شوفال (هيرون) بدون طيّار من إنتاج شركة الصناعات الجويّة الإسرائيلية في عام 2014؛ وفي عام 2021، أفادت التقارير أن شركة الصناعات الجويّة الإسرائيلية باعت للمغرب طائرات هاروب الانتحارية بدون طيّار، والتي تُنتجها أيضًا شركة الصناعات الجويّة الإسرائيلية. وفي شباط/ فبراير 2022، وقّعت شركة الصناعات الجويّة الإسرائيلية صفقة لبيع نظام "باراك–إم إكس" المُضادّ للطائرات إلى المغرب، بقيمة تزيد عن نصف مليار دولار.

وفي العام نفسه، أفادت التقارير أيضًا أن المغرب اشترى 150 طائرة بدون طيّار من طراز "بلو بيرد"؛ بالإضافة إلى صفقة أخرى لشراء طائرات "هاربون" بدون طيّار. وأشارت الصحيفة قائلة: "يبدو أن المغرب يُريد البدء في إنتاج الأسلحة الإسرائيلية على أراضيه. والأموال التي يدفعها تذهب، من بين أمور أخرى، إلى شركة الصناعات الجويّة الإسرائيلية، المَملوكة للحكومة الإسرائيلية" (عربي 21، 2025/11/20).

5 – تناقضات "إسرائيلية" بين اليمين واليسار من سياسة ترامب تجاه غزة ودولة فلسطينية

فيما ينشغل الإسرائيليون بالترتيبات السياسية الجارية لمستقبل قطاع غزة، وهل تتفكّك حماس، أم تزداد قوّة، حيث يعيشون أياماً غير مسبوقة بتاريخهم، نظَراً لكون الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي كان يُتَوَقّع أن يكون أعظم صديق لهم على الإطلاق، وربما يكون كذلك، وربما لا؛ لكنه يُقَدّم اقتراحًا لمجلس الأمن الدولي يبدو أنه يُشير لقيام دولة فلسطينية في الأفق، وردود الفعل الإسرائيلية تُثير الحيرة: فاليمين يُشيد، واليسار يُدافع.

نير كيبنيس، الكاتب في موقع واللا العبري، ذكَر أن "كلا الجانبين في المشهد السياسي الإسرائيلي لديهما أسباب منطقيّة لموقفهما غير المُعتاد: فالوسط واليسار يَنتقدان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لموافقته الضمنيّة على

بيع طائرات إف–35 للسعودية وتركيا، وكذلك لبنودٍ غير مُعلَنة في اتفاق إنهاء الحرب في غزة، الذي يترك مفاتيح مستقبلها في أيدي اثنين من ألدّ أعداء الاحتلال، قَطَر وتركيا. بمعنى آخر، ليست التسوية السياسية التي ستؤدّي لدولة فلسطينية هي التي تُخرِجُهم من عزلتهم، بل ما يُمكن تفسيره على أنه إهمال واضح لأمن الدولة."

وأضاف: "في المقابل، يقف من أقسموا على عدم دخول حبّة أرز واحدة إلى القطاع، لمجرّد فتح خط توزيع مباشر من دولة الاحتلال إلى غزة، التي تعجّ أسواقها بالبضائع، هم أيضًا يجِدون صعوبة في شرح كيفيّة نزع سلاح حماس، ونزع سلاح غزة؛ في حين أن وَصيفَتَي الشرف الرئيسيّتين للاتفاق هما الدولتان اللتان يتراوح نهجهما بين كراهيَة الاحتلال واليهود أينما كانوا."

وأوضح أن "اليمين الإسرائيلي في دفاعه عن خطّة ترامب يستهدف بالفعل دولة فلسطينية، ولكن في مستقبل بعيد جدًا، بحيث ستكون هناك آلاف الفرص الأخرى لتصحيح شرّ القرار؛ ومن كانوا حتى الأمس مستعدّين للعودة إلى خطوطٍ تُحَوّل كفار سابا ورعنانا إلى سديروت وكريات شمونة، فجأةً يتحدّثون رغماً عن أنفسهم؛ من كانوا ليَصِفوا أيّ وزير في حكومةٍ أخرى تُنهي الحرب في غزة دون انتصارٍ على حماس، وتوافق على دولةٍ فلسطينية، بـ"الخائن"، يُشيدون فجأةً بالتحالف الشخصي الاستراتيجي بين نتنياهو وترامب."

وأشار كيبنيس أن "التناقض في المواقف الإسرائيلية أكثر من ذلك. فمن دعوا فقط لإعادة المخطوفين مهما كلّف الأمر، مُنتَقِدين نتنياهو لعدم القضاء على 200 مسلّح مُحاصَرين في الأنفاق، بسبب القيود المفروضة عليه بموجب الاتفاق، ومن كانوا حتى الأمس يُطالِبون بتدمير حماس، يُوضِحون لنا الآن استحالة الدخول في صراعٍ علنيّ مع الرئيس الأمريكي. ومن الغريب أنهم زعموا عكس ذلك تماماً عندما أطلَقوا عليه اسم بايدن، وليس ترامب، تماماً كما يُمكن للمرء أن يتخيّل ما كان سيحدُث لو أن كلّ هذه القرارات اتُخِذَت من حكومة بينيت–لابيد." وأكّد كيبنيس، أنه "عندما نبتعد عن السياسة، وننتقل إلى مواقف مبدئيّة، يُمكننا رصد تصدّعات في الأيديولوجيّات القديمة: حيث ينضم المستوطنون الذين يرتدون الكيباه إلى الكيبوتسات في المُطالَبة بتشكيل حكومة وحدة صهيونية، بدون الحريديم؛ وهؤلاء بدورهم يردّون لهم الجميل، بعد أن فعل مُقاتِلو غزة بالكيبوتس المُحيط ما يحلم نظراؤهم في الضفة الغربية بفعله بالمستوطنين، بدعم سياسة فاشيّة. هذا ليس تحالفًا سياسيًا، بل انفجار أيديولوجي كبير، يُهَدّد الأحزاب القائمة أكثر من تهديده لجانب واحد من الخريطة السياسية."

وأضاف أن "السياسيين الحاليين يَستمِعون للأصوات الجديدة، وربما يُدرك بعضهم حتى العمليات المستقبلية؛ لكنهم مُنخرطون في السياسة القديمة، ربما لأن هذا كلّ ما يعرفونه. ومن وجهة نظرهم، إمّا إقامة دولة فلسطينية،

أو استيطان اليهود غزة بأكملها، أو مُحارَبة الاحتلال للعالم أجمع، أو قبول حُكم رئيس أجنبي، حتى لو كان صديقًا، شريطة ألّا يُلحِقوا بهم أذىً في مصانع الوظائف الكبرى، وفي صناعة الفساد التي تجري تحت أنوفنا." ويمكن الاستنتاج من هذه القراءة أن الصراع بين المعارضة والائتلاف في دولة الاحتلال ليس حول من سيُعلِن الحرب أو السلام، ولا حول من سيُقدِم على تسوية، أو من لن يُقدِم على تسوية أبدًا؛ بل إن المعركة الوحيدة بالنسبة لهم هي حول القضية الوجوديّة لـ"دولة". (عربي 21، 2025/11/21).

6 – "موازنة 2026" تُهَدّد حكومة نتنياهو وتُنذِر بانتخابات مُبكِرة

تدخل "إسرائيل" مرحلة شديدة الحساسيّة مع اقتراب موعد التصويت على مشروع موازنة عام 2026، في ظلّ انقسامات داخل الائتلاف الحاكِم، وخلافات تتصاعد حول أولويّات الإنفاق في "اقتصاد الحرب"؛ ما يُهَدّد بسقوط حكومة بنيامين نتنياهو ويفتح الباب واسعاً أمام انتخابات تشريعية مُبكِرة. فعلى الرغم من تطمينات وزير المالية بتسلئيل سموتريتش بأنّ الموازنة ستحظى بثقة الكنيست في المواعيد المحدّدة، تكشف مسودّة الموازنة عن تناقضات حادّة، وتُعَمّق فجوة الخلافات بين الحكومة والمعارضة، بل وحتى داخل الفريق الحاكِم نفسه.

وتُواجِه إسرائيل 3 مؤشّرات اقتصادية خطيرة:

1 . تراجع التصنيف الائتماني:

وكالة "موديز" أبقَت نظرتها المستقبلية للاقتصاد الإسرائيلي سلبيّة، ووضعَت التصنيف عند درجةBAA1 ، وهو الأدنى في تاريخ إسرائيل؛ ما يعكس ضعف الأداء المالي وصعوبة بناء "اقتصاد حرب" قادر على مُوازَنة النفقات الضخمة.

2 . تقرير مُراقِب الدولة: مُراقِب الدولة ماتنياهو إنجلمان وَجّه انتقادات لاذعة لآليّة اتخاذ القرار خلال الحرب، مُشيراً إلى هيمَنة "أجندة الحرب" التي يقودها سموتريتش على حساب الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

3 . فجوة مالية ضخمة في موازنة 2026: وزارة المالية تُقَدّر وجود فجوة تصل إلى 12.1 مليار دولار بين موازنة 2025 والاحتياجات الفعلية لعام 2026، مع خفض توقّعات النمو لعام 2025 إلى 2.8%، مقابل توقّع نمو 5.2% في 2026، وعجز مُتَوَقّع يبلغ 3.2% من الناتج المحلّي.

ويحاول سموتريتش تهدئة المخاوف بالإصرار على أن الحكومة قادرة على تمرير الموازنة، داعياً إلى "إبعادها عن الخلافات السياسية". غير أنّ هذه الرسالة بدَت أقرب إلى محاولة لامتصاص الغضب، بحسب مُراقِبين

يرون أنّ الحكومة نفسها جزء من الأزمة، خصوصاً مع تزايد الضغوط الداخلية وتضارب المصالح داخل الائتلاف. وبموجب القانون الإسرائيلي، يجب إقرار الموازنة قبل نهاية مارس/ آذار؛ وإلّا تُحَلّ الحكومة تلقائياً، والدعوة إلى انتخابات جديدة؛ سيناريو يبدو اليوم أقرب من أيّ وقتٍ مضى. وتَشتَعل داخل الحكومة معارك مفتوحة بين سموتريتش ووزير الدفاع يسرائيل كاتس حول ميزانيّة الجيش. فبينما يرى سموتريتش أن ميزانيّة الدفاع يجب أن تكون بين 90 و100 مليار شيكل، تُطالِب وزارة الدفاع بـ 153 مليار شيكل لمواجهة التحدّيات على الجبهتين الشمالية والجنوبية، وتجهيز البلاد لسيناريوهات تصعيد مُحتمَلة مع "حزب الله" وإيران. وتكشف أرقام الماليّة أن حرب غزة كلّفت حتى الآن أكثر من 250 مليار شيكل، إضافة إلى تعويضات تجاوزت 9.7 مليارات دولار. والاستيطان يُشعِل حرباً ثانية إلى جانب معركة الدفاع؛ ويَبرُز ملف الاستيطان كإحدى أعنف نقاط الخلاف داخل الائتلاف. فالمسودّة الجديدة تقترح رفع مُخَصّصاته إلى حدود 9.5 مليار شيكل، بعدما كانت 2.5 مليار شيكل فقط عام 2015؛ ما أثار غضب المعارضة وحتى بعض أعضاء الائتلاف، خاصّة أن هذه الزيادات تأتي على حساب التعليم والصحّة والبنى المدنيّة، في ظلّ رفض دولي مُتَنامٍ لسياسات الضمّ.

وترى المعارضة أنّ الحكومة "تبيع مصالح الطبقة الوسطى" وتُحَوّل الموازنة إلى أداة لخدمة أجندات أيديولوجيّة، فيما يردّ الائتلاف بأنّ الظروف الأمنيّة تفرض أولويّات جديدة.

وسط هذه الانقسامات العميقة، يستبعد مُراقِبون قدرة الحكومة على تمرير الموازنة بحلول يناير/ كانون الثاني 2026، مُرَجّحين العودة للعمل بموازنة 2025 بشكل مؤقّت، عبر صرف 12/1 منها شهرياً حتى مارس/ آذار المقبل. وفي حال فشل الائتلاف في التوصّل إلى تسوية، فإن إسرائيل ستكون على موعد مع انتخابات مُبكِرة قد تُعيد رسم المشهد السياسي بالكامل (معاً، 2025/11/22).

7 – نتنياهو يُهاجِم الشرع: عاد مُنتَفخاً من واشنطن

هاجم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رئيس سوريا أحمد الشرع، المعروف أيضاً بلقب "أبو محمّد الجولاني"، وذلك عقب عودته من زيارته الأخيرة إلى العاصمة الأميركية واشنطن. وبحسب ما بثّته هيئة البث الإسرائيلية "كان"، قال نتنياهو إن الشرع "عاد مُنتَفِخًا من واشنطن، وبدأ يفعل أمورًا لن نقبل بها"، مُدّعِيًا أنه يسعى لـ"جلب قوّات روسيّة إلى الحدود." فيما عَقّبَ وزير الجيش الإسرائيلي يسرائيل كاتس قائلاً إن الشرع "عاد مُبَوْسَمًا"، في إشارة إلى عودته بحالة نشوةٍ أو مزاجٍ مُنتَشٍ. وكان الشرع قد التقى الرئيس الأميركي دونالد ترامب

قبل نحو أسبوع ونصف، واتّهم خلال اللقاء إسرائيل بانتهاك اتفاقيّة فصل القوّات لعام 1974 بعد سقوط النظام السابق في سوريا، وتوسيع وجودها العسكري، وطرد قوّات الأمم المتحدة، وتنفيذ أكثر من ألف هجوم، بينها هجمات استهدَفت القصر الرئاسي ووزارة الدفاع. وأوضح الشرع في حينه أن دمشق لم ترد عسكريًا لأنها "تسعى لإعادة بناء الدولة." وفي سياق متّصل، أجرى نتنياهو ووزير الجيش كاتس هذا الأسبوع جولة داخل الأراضي السورية، حيث وصَلا إلى موقع للجيش الإسرائيلي في منطقة العزل، وأجرَيا جولة مُراقَبة على الجبهة، قبل عقد اجتماع أمني في المكان. ووفق بيان مكتب رئيس الوزراء، التقى نتنياهو جنودًا من القوّات النظاميّة والاحتياط، وأشاد بنشاطهم خلال الحرب، واطّلع على الوضع الميداني، وأجاب على أسئلتهم (معاً، 2025/11/21).

8 – الشاباك والجيش يؤيّدان إعدام الأسرى وسط جدَل قانوني وانتخابي

مثّلت مناقشة الكابينت الإسرائيلي لقانون عقوبة إعدام الأسرى تحوّلاً في الموقف الرسمي الراسخ للمؤسّسة العسكرية. فقد فاجأ رئيس الشاباك، ديفيد زيني، خلال نقاشٍ وزاريٍّ حول عقوبة الإعدام للأسرى، حين أعلَن لأوّل مرّة أن الجهاز يدعم عقوبة الإعدام، وأن "هذه الأداة رادعةٌ للغاية." ومثّلت كلماته تحوّلاً كبيراً في المواقف التي سُمِعَت سابقاً في الجهاز الذي يرأسه. وأضاف زيني أن القانون، من وجهة نظَره، سيساهم في الردع، حتى في مواجهة الادّعاءات التي قد تُثار بشأن اختطاف يهود رداً على القانون. فيما قال ممثّل الجيش الإسرائيلي عن موقف رئيس الأركان: "إن نهج رئيس الأركان لا يمنع تطبيق قانون عقوبة الإعدام. هذا موقفنا ورأي رئيس الأركان. الجيش يؤيّد تطبيق قانون التقديريّة، وألّا يكون عقوبة إلزاميّة." وقال الوزير بن غفير: "هذا قانون مهم وتاريخي، سيُحَقّق الردع، ويمنعهم من الاستمرار في الخطف، ويُحَقّق العدالة. وسأل الوزير أمسالم رئيس جهاز الشاباك زيني: "هل القانون سيَزيد من الردع؟" أجاب زيني: "نعم. هذه الأداة رادعة للغاية. لا أتطرّق إلى الاعتبارات السياسية أو القانونية؛ ولكن من وجهة نظَرنا، إنها عقوبة رادعة." وسألت الوزيرة جملئيل: "لكن اليهود يمكن إعدامهم أيضًا"؟ ردّ الوزير سموتريتش: "نعم، يمكن إعدام أيّ يهودي يعمل لصالح إيران ويرتكب جرائم قتل ضدّ دولة إسرائيل"، وفقًا لمبادئ القانون المُرسَل عبر مجموعة واتساب للجنة الأمن القومي: يُطَبّق القانون فقط على جرائم قتل اليهود، ويُفرَض بأغلبيّة بسيطة، دون أيّ سلطة تقديريّة أو إمكانيّة استئناف. تُنَفّذ إدارة السجون الحُكم خلال 90 يومًا بحقنة سمّ.

وعلّقت القناة 12 الإسرائيلية على آراء وزراء الكابينت بالقول: "يمكن تقدير أن طريقة إصدار هذا القانون وصياغتُه تكشفان أن الغرَض الرئيس من إصداره كان لأغراضٍ انتخابيّة. وفُرص اجتيازه "امتحان المحكمة العليا" بصيغته الحالية ضئيلة (معاً، 2025/11/21).